الأمم المتحدة S/2023/345

مجلس الأمن

Distr.: General
12 May 2023
Arabic
Original: English

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في بيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ 21 أيلول/سبتمبر 2018 (S/PRST/2018/18). ويستجيب أيضا لطلبات المجلس المتعلقة بتقديم تقارير عن مواضيع محددة وردت في القرارات 2286 (2016) و 2417 (2018) و 2474 (2019) و 2475 (2019) و 2573 (2021).

2 - مع وجود أكثر من 100 نزاع مسلح في العالم وتسجيل متوسط في مدة النزاع يزيد على 30 عاما، ظل المدنيون يتكبدون مشاق شديدة ومستمرة[1]. وفي عام 2022، كما في السنوات السابقة، أدى النزاع المسلح إلى وقوع وفيات وإصابات وحالات اختفاء قسري وتعذيب واغتصاب وأشكال أخرى من المعاناة والخسائر. وكان لتدمير البنية التحتية الحيوية عواقب بعيدة المدى، منها انقطاع الكهرباء، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات المياه والصرف الصحي، وحرم كثيرين من ضروريات العيش. وتم استهداف العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية، ما ترك آلاف الأشخاص دون رعاية. وكان لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان آثار مدمرة تجاوزت بكثير أهدافها المقصودة. وأدى ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة، مقترنا بآثار تغير المناخ، إلى تزايد احتياجات المدنيين أكثر. ووصل عدد النازحين قسرا إلى مستويات قياسية جديدة. وواجهت المنظمات الإنسانية مجموعة متنوعة من العقبات في جهودها لتخفيف المعاناة، بما في ذلك العنف والعوائق البيروقراطية ونقص الإمدادات الحيوية مثل الغذاء والدواء. ويعرض الفرع الثاني من هذا التقرير تقييما لحالة حماية المدنيين في عام 2022.

3 - وبعد أربع سنوات من اتخاذ مجلس الأمن القرار 2417 (2018)، لا يزال النزاع المسلح هو السبب الرئيسي للجوع. فقد سرقت معدات زراعية قيمة، ولوثت أراض زراعية بالذخائر المتفجرة، ودمرت المحاصيل والماشية. وأدى النزاع أيضا إلى تعطيل الزراعة والتجارة، مما أدى إلى نقص في الإمدادات الأساسية

(1) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "احتياجات إنسانية متزايدة في عشرات مناطق النزاع في ظل انحسار الاهتمام العالمي"، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، "النزاعات الممتدة والعمل الإنساني، من واقع التجارب الحديثة للجنة الدولية للصليب الأحمر"، 2016.

والمنتجات الزراعية. وأدى ذلك، إلى جانب عوامل إضافية، مثل النزاع المسلح في أوكرانيا، إلى ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض إمكانية الحصول على الإمدادات الضرورية لإعداد الأغذية وتوزيعها. وعلاوة على ذلك، ساهم تدمير البنية التحتية الحيوية، ونقص الكهرباء والوقود، والظواهر الجوية القصوى جميعها في شح المياه. ويتناول الفرع الثالث من هذا التقرير أثر النزاع المسلح على توافر الأغذية والمياه.

ثانيا - الحالة العالمية لحماية المدنيين في النزاع المسلح

ألف - إصابة المدنيين بأضرار على نطاق واسع

4 - أحدث النزاع المسلح خسائر بشرية فادحة طوال عام 2022، مما أدى إلى تآكل القدرة على الصمود وإجهاد ما تبقى من البنى التحتية والخدمات الأساسية. وأفيد بوقوع وفيات وإصابات في صفوف المدنيين، وحالات اختفاء قسري، وتعذيب، واغتصاب، وسوء معاملة في العديد من النزاعات المسلحة.

5 - وفي عام 2022، سجلت الأمم المتحدة ما لا يقل عن 988 16 حالة وفاة بين المدنيين في 12 نزاعا مسلحا، ما يمثل زيادة بنسبة 53 في المائة مقارنة بعام 2021. ففي أوكرانيا، سجلت الأمم المتحدة مقتل 957 7 مدنيا وإصابة 560 12 آخرين، على الرغم من أنه يرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك. وتأثر كبار السن بشكل غير متناسب، لأن الكثيرين منهم لم يكونوا ليغادروا مناطق الأعمال العدائية أو لم يستطيعوا مغادرتها، ما زاد بالتالي من خطر وفاتهم وإصابتهم وحرمانهم من الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى ومن الاستفادة من الشبكات الاجتماعية. وفي الصومال، قتل 710 مدنيين وأصيب 148 1 آخرين، ما يمثل زيادة قدرها 60 في المائة عن عام 2021 ويعد أعلى رقم يسجل منذ عام 2017. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، سجل عام 2022 أكبر عدد من الوفيات في صفوف المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الوفيات بشكل منهجي في عام 2005.

6 - غير أن معدل الخسائر في صفوف المدنيين انخفض في بعض السياقات. ففي الجمهورية العربية السورية، انخفضت الخسائر في صفوف المدنيين بنسبة 38 في المائة. وفي اليمن، أدت هدنة كانت مدتها ستة أشهر إلى انخفاض بنسبة 60 في المائة في خسائر المدنيين.

7 - وظلت الأسلحة المتفجرة، عند استخدامها في مناطق مأهولة بالسكان، تُلحق أضرارا تتجاوز أهدافها وبعد فترة طويلة من استخدامها، مع ما يترتب على ذلك من آثار تصيب الخدمات الأساسية. وفي عام 2022، سجلت 399 2 حادثة تنطوي على استخدام أسلحة متفجرة في مناطق مأهولة بالسكان في 17 بلدا وإقليما متضررا من النزاعات، ما أسفر عن وقوع 163 18 ضحية. وكان نحو 94 في المائة من هؤلاء مدنيين. وأُبلغ عن أكبر عدد من المدنيين الذي سقطوا ضحايا لأسلحة متفجرة في مناطق مأهولة بالسكان في أكرانيا، تليها أفغانستان والصومال والجمهورية العربية السورية[2]. ففي أوكرانيا، تسببت الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في 92,5 في المائة من جميع الخسائر التي سجلتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في صفوف المدنيين، وكان معظمها في مناطق مأهولة بالسكان.

(2) أرقام منظمة مكافحة العنف المسلح (Action on Armed Violence). تستند جميع أرقام منظمة مكافحة العنف المسلح (https://aoav.org.uk/) ومنظمة Insecurity Insight (https://insecurityinsight.org/) إلى البيانات المتاحة حاليا.

8 - وفي أوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا وموزامبيق وميانمار وأماكن أخرى، اتسمت الخسائر الناجمة عن النزاع أيضا بتراكم حالات التدمير أو الإتلاف أو النهب في المنازل والمتاجر والمدارس ومخيمات النازحين داخليا وأماكن العبادة. وفي اتساق مع الشواغل الواردة في القرار 2573 (2021)، تضررت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتوفير الكهرباء والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، وتعطلت إمكانية الحصول على هذه الخدمات. وفي جميع أنحاء أوكرانيا، أدى القتال، بما في ذلك الضربات المتعددة لشبكات المياه والمحطات الكهربائية والمحطات الكهربائية الفرعية، إلى انقطاع التيار الكهربائي والتدفئة والرعاية الصحية وإمدادات مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، فضلا عن الاتصالات المتنقلة والاتصالات عبر الإنترنت. وأفيد بتضرر أكثر من 700 مرفق من مرافق البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك خطوط أنابيب لنقل الغاز ومرافق للطاقة. كما أثرت العمليات السيبرانية على خدمات الكهرباء والإنترنت والنقل. وأثارت الأعمال العدائية بالقرب من محطات الطاقة النووية شبح الكارثة النووية المرعب. وعلى وجه الخصوص، عانت محطة زابوريجيا للطاقة النووية من القصف ومن انقطاع متكرر للتيار الكهربائي هدد نظام التبريد بها وعرض سلامة المحطة للخطر.

9 - وفي الجمهورية العربية السورية، قصفت محطة للغاز ومحطات لتحويل الكهرباء خلال الأعمال القتالية، مما ترك آلاف المدنيين بدون كهرباء أو تدفئة أو ماء. وإجمالا، بلغت نسبة الحصول على الكهرباء التي تولدها الدولة حوالي 15 في المائة من مستويات عام 2010. وقد أثر ذلك على المرافق الصحية والتعليمية، وإنتاج الأغذية، والري، وغير ذلك من جوانب الحياة. وفي شمال إثيوبيا، أدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية، فضلا عن عدم الحصول على الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية في العديد من المناطق، إلى تعطيل كبير لسبل العيش والخدمات الأساسية، مثل الصحة والمياه والتعليم.

10 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وأماكن أخرى، تعرضت أماكن العبادة أيضا لهجمات. وفي أوكرانيا، تحققت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من الأضرار التي لحقت بالمواقع الدينية والمتاحف والمباني ذات الأهمية التاريخية و/أو الفنية والآثار والمكتبات.

11 - وفي عام 2022، أبلغ عن استخدام ألغام مضادة للأفراد في أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا وميانمار واليمن. كما أبلغ عن استخدام ذخائر عنقودية في أوكرانيا. وشكلت الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب خطرا جسيما على المدنيين، وأعاقت الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش، وأوقفت عملية الانتعاش. وإجمالا، كانت الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب مسؤولة عن 738 6 ضحية مدنية على الأقل في 25 بلدا وإقليما. ولوحظت أعلى الأرقام في الجمهورية العربية السورية، تليها الصومال.

12 - ففي الجمهورية العربية السورية، يقدر أن واحدا من كل ثلاثة مجتمعات محلية تقريبا تلوث بذخائر متفجرة. وكان العراق أحد أكثر البلدان تلوثا بالذخائر المتفجرة في العالم، حيث تسببت المتفجرات من مخلفات الحرب في ثلث الخسائر في صفوف المدنيين. ولا تزال توجد في أفغانستان 295 4 منطقة خطرة، ما يؤثر على 528 1 مجتمعا محليا على الأقل. وبعد أشهر من انتهاء القتال، ظلت مناطق تيغراي وأمهرة وعفار في إثيوبيا ملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب. ويعتقد أن جميع ولايات ميانمار وأقاليمها الـ 14 ملوثة بالذخائر المتفجرة، مما تسبب في حوالي 30 في المائة من الوفيات والإصابات المرتبطة بالنزاع.

13 - وربما كانت الجراح النفسية الناشئة عن النزاع أقل وضوحا ولكنها لم تكن أقل تدميرا. ففي النزاعات المسلحة، كان واحد من كل خمسة أشخاص يعاني من مشكلة صحية نفسية وكان احتمال معاناة الناس من مشكلة صحية نفسية أكثر بثلاث مرات، في حين قل احتمال حصولهم على المساعدة. وأفاد نحو 40 بالمائة من الأسر المعيشية في غزة بأن فردا واحدا على الأقل من أفراد الأسرة ظهرت عليه علامات الكرب النفسي الاجتماعي أو الصدمة النفسية في العام الماضي.

التطورات الإيجابية والممارسات الجيدة لحماية المدنيين

14 - في إنجاز تاريخي، اعتمدت 83 دولة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناشئة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي تلك الوثيقة، أعلنت الدول أنها ستضمن أن تعتمد قواتها المسلحة وتنفذ سياسات وممارسات ترمي إلى تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين، بسبل منها تقييد استخدام الأسلحة المتفجرة أو الامتناع عن استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان، حيث يتوقع أن تسبب هذه الأسلحة أضرارا مدنية، وأشارت إلى أن المخاطر التي يتعرض لها المدنيون تزداد تبعا للقوة التفجيرية للسلاح ودقته واستخدام الذخائر المتعددة. وأعلنت الدول المعنية أيضا أنها ستضمن مراعاة قواتها المسلحة للآثار المباشرة وغير المباشرة لعملياتها على المدنيين والأعيان المدنية وستضمن تقديم المساعدة إلى الضحايا. ويجب أن يمثل تنفيذ الإعلان خروجا عن نهج العمل كالمعتاد ويتجه نحو زيادة الحد من إلحاق الضرر بالمدنيين.

15 - وشوهدت أيضا بعض التطورات الإيجابية على الصعيد المحلي. ففي آب/أغسطس 2022، أصدرت وزارة الدفاع في الولايات المتحدة خطة العمل لتخفيف الأضرار المدنية والاستجابة لها. ويستتبع تنفيذ خطة العمل هذه تحديث مبادئ الولايات المتحدة الأمريكية وتوجيهاتها وإجراءاتها وزيادة قدرات التخفيف من الأضرار المدنية والاستجابة لها في عمليات الولايات المتحدة وفي العمليات المتعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة وفي الشراكات الأمنية.

16 - وفي أوكرانيا، وافقت الحكومة على إجراءٍ لوضع علامات على البنى التحتية المدنية الرئيسية، والمباني والمركبات، بما في ذلك الممتلكات الثقافية، والوحدات الطبية ووسائل النقل، والأعيان المستخدمة في الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي والتدفئة والغاز والكهرباء، والأغذية، ومحطات الطاقة النووية، وغيرها من الأعيان التي تحتوي على قوى خطرة.

17 - وأنشأت موزامبيق اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لتحديد المعاهدات التي ينبغي الانضمام إليها وفرص التدريب، ولتعزيز ورصد التقدم المحرز في قضايا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

باء - اشتداد المعاناة

الرعاية الطبية

18 - استمر العنف ضد العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية، ما أدى إلى مزيد من الوفيات والمعاناة نظرا لترك آلاف الأشخاص دون رعاية. فوفقا للبيانات المستقاة من 17 بلدا وإقليما متأثرا بالنزاعات في عام 2022، قتل 174 من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وأصيب 301 آخرين بجروح، واختطف 220، وتعرض 55 للاعتداء. وسجلت أوكرانيا أعلى عدد من الوفيات في صفوف العاملين في

مجال الرعاية الصحية. وأصيب أكبر عدد من العاملين في مجال الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأكرانيا، وأفغانستان. وكان اختطاف الموظفين الطبيين أكثر انتشارا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا[3].

19 - وفي البلدان والأقاليم الـ 17 نفسها، تضرر أو دمر 627 مرفقا من مرافق الرعاية الصحية. وسجلت منظمة الصحة العالمية أيضا حوادث ألحقت الأذى بالمرضى وأضرت بوسائل النقل والمرافق والإمدادات. وفي النيجر، أغلق 94 مرفقا صحيا في أعقاب هجمات. وفي الكاميرون، تسبب هجوم على مستشفى مقاطعة مادا، الذي كان يقدم خدمات الرعاية لآلاف الأشخاص في المنطقة، في إغلاقه لعدة أشهر. وأجبر ذلك الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية خطيرة على التماس الرعاية في أماكن تبعد بمئات الكيلومترات وأدى إلى وفاة بعض النساء الحوامل اللائي لم يتمكن من الوصول إلى خدمات الولادة. وفي الصومال، ألحق هجومٌ أضرارا بالمستشفى الرئيسي في بلدوين، واحتل المقاتلون مستشفى، وأمروا بإزاحة المرضى منه لإفساح المجال للمقاتلين الجرحى.

20 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، هوجمت مستشفيات ومراكز صحية رئيسية واستهدف موظفون طبيون. وتعرض مركز صحي في كيفو الشمالية يقدم خدماته لأكثر من 000 21 شخص للنهب وأُضرمت فيه النيران. وتم نهب لوازم ومعدات طبية من صيدليات. كما أدى العنف العام في إيتوري إلى تعليق الخدمات في خمسة مراكز صحية ومستشفى عام يقدم خدماته لحوالي 000 120 شخص. وفي كولومبيا، قتل مرضى وعاملون صحيون، وتعرض عاملون صحيون للتهديد، وأوقفت سيارات إسعاف في نقاط التفتيش، وأُخرج المرضى قسرا من سيارات إسعاف. وأدى تفجير الأجهزة المتفجرة بالقرب من المرافق الصحية وعزل المجتمعات المحلية إلى الحيلولة دون حصول المرضى على الرعاية[4]. وفي كابو ديلغادو بموزمبيق، دمرت مرافق صحية وألحقت بها أضرار، وتعطلت الخدمات. ما أدى إلى أن حوالي 29 في المائة من النساء ولدن في بيوتهن دون مساعدة طبية إذ كانت المرافق الصحية بعيدة جدا أو غير آمنة أو مغلقة.

21 - وفي أوكرانيا، أفيد بأن 707 هجمات طالت نظام الرعاية الصحية، بما يشمل موظفين ومستشفيات وعيادات وصيدليات ومراكز دم وسيارات إسعاف، في الفترة الممتدة من 24 شباط/فبراير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ما أسفر عن مقتل أو إصابة عاملين في مجال الرعاية الصحية وإلحاق أضرار بـ 218 مستشفى وعيادة أو تدميرها. ونفدت اللوازم الطبية الحيوية من المستشفيات، ونقل العاملون في مجال الرعاية الصحية والمرضى إلى ملاجئ مرتجلة. وأعاق القتال الحصول على علاجات الأمراض المزمنة والمعدية. وعانت الخدمات الصحية أيضا من تقادم المعدات وسوء صيانتها، ومن نقص الأدوية وارتفاع تكاليفها، ونزوح العاملين في مجال الرعاية الصحية.

22 - وفي العديد من النزاعات الأخرى، دفع انعدام الأمن أيضا موظفي الرعاية الصحية إلى الفرار، ما زاد من تفاقم النقص. وفي الكاميرون، دفع انعدام الأمن بعض العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى المغادرة، ما أدى إلى زيادة أعباء الموظفين المتبقين وتقليص الخدمات المجتمعية أو قطعها. وفي إيتوري، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أدت التهديدات إلى مغادرة عاملين في مجال الرعاية الصحية لستة مراكز صحية، ما أثر بدوره على رعاية صحة 000 300 شخص. وفي جنوب شرق

(3) أرقام منظمة Insecurity Insight.

(4) ICRC, “Colombia: humanitarian challenges 2023”, 8 March 2023.

جمهورية أفريقيا الوسطى، أفاد ثلث الأسر المعيشية بعدم إمكانية حصولها على الخدمات الصحية بسبب فرار العاملين في مجال الرعاية الصحية.

23 - كما أن الرعاية الصحية ظلت في حالة سيئة. ففي أفغانستان، لم يتم بعد إعادة بناء العديد من المرافق الصحية المتضررة والمدمرة. وفي الجمهورية العربية السورية، لم يكن يعمل سوى 53 في المائة من المراكز الصحية. وفي اليمن، ظل النقص في المرافق العاملة، فضلا عن المسافات الطويلة وعدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات، يعوق الحصول على خدمات الرعاية الصحية. ولم يكن يعمل بصورة كاملة على نطاق البلد سوى 51 في المائة من المرافق الصحية. وفي أوكرانيا، قبل 24 شباط/فبراير 2022، كانت 20 من نقاط تقديم الخدمات الطبية ومستشفيات الولادة تقدم المساعدة للناجيات والناجين من العنف الجنساني، لكن 9 منها فقط كانت تعمل بعد أقل من شهرين بسبب الأضرار الناجمة عن الأعمال العدائية ونقص الموظفين.

24 - وفي شمال إثيوبيا، لا يزال ما تعرضت له المرافق الصحية من ضرر وتدمير ونهب على نطاق واسع قبل عام 2022 يعوق تقديم خدمات الرعاية الصحية. وكان عدد قليل من المرافق الصحية في تيغراي يعمل بكامل طاقته بينما نفدت الإمدادات، ما أدى إلى انخفاض علاجات الأمراض غير السارية، ومحدودية خدمات صحة الأم والطفل، وإلى مزيد من المضاعفات والوفيات. وبالمثل، أصبح العديد من المرافق الصحية في عفار وأمهرة معطلا أو بات يعمل جزئيا. وفي معظم أنحاء تيغراي وأجزاء من أمهرة وعفار، قطعت الخدمات الصحية عن عناصر المساعدة الإنسانية، وترتيبات الإمداد والصيانة المعتادة، والأسواق التجارية، ما قلل بشدة من توافر الأدوية مثل الأنسولين، والمضادات الحيوية والسوائل الوريدية، واللوازم الطبية ووقود المولدات وسيارات الإسعاف. وزادت أمراض، مثل الحصبة والكزاز والسعال الديكي، في تيغراي بعد انخفاض معدلات التطعيم بسبب نقص الإمدادات، وانقطاع الكهرباء الذي عطل سلاسل التبريد، وعدم قدرة سكان الريف على الوصول إلى المرافق الصحية. وحالت الانقطاعات المصرفية دون دفع أجور العاملين الصحيين، وأدت القيود المفروضة على الكهرباء إلى الإضرار بالخدمات والمعدات الصحية، وأثر انقطاع الاتصالات على الإحالات وغيرها من الأنشطة.

25 - وكمثال على الممارسات الجيدة، وقعت تنسيقية حركات أزواد في مالي صك الالتزام لدى منظمة نداء جنيف لحماية الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، متعهدة باحترام وحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافقها، ووسائل النقل الطبي، والجرحى والمرضى.

البيئة الطبيعية وتغير المناخ

26 - لا تزال البيئة تعاني من الدمار والتدهور المستمرين نتيجة للنزاعات. ففي غزة، استمر تدمير البنى التحتية، مثل شبكات المياه والصرف الصحي، في التسبب في تلوث المياه وفي غيره من الأخطار البيئية. وواجهت أوكرانيا الألغام الأرضية في الغابات وتدمير الغابات، وتلوث التربة بالمعادن الثقيلة وتسرب السموم، والمياه الجوفية الملوثة بالوقود والمواد الكيميائية السامة، والنظم الإيكولوجية المتدهورة والمهددة بالانقراض، وإطلاق الملوثات السامة وملايين الأطنان من غازات الدفيئة، بما في ذلك من الحرائق الصناعية والحرجية والزراعية، وحرق النفط في مستودعات التخزين. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أتاح النزاع إمكانية الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات والحياة البرية والمعادن.

27 - وأدى تغير المناخ إلى تفاقم مواطن الضعف في أماكن عانى فيها وصول المدنيين إلى الموارد الرئيسية بالفعل بسبب النزاع المسلح. فقد واجه معظم البلدان الـ 25 التي قيل إنها الأكثر عرضة للتأثر بتغير

المناخ والأقل استعدادا للتكيف معه نزاعات مسلحة أيضا[5]. ومع تعرض منطقة الساحل لأسوأ موجة جفاف منذ أكثر من عقد من الزمن، عانت بوركينا فاسو من الآثار المضاعفة لتغير المناخ والنزاع، بما في ذلك أزمة غذاء ونظام رعاية صحية على حافة الهاوية. وفي الصومال، لم تترك عقود من النزاع المسلح ودورة الجفاف والفيضانات للناس سوى فرصة ضئيلة للتكيف وفاقمت الاحتياجات الماسة. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، أدى التفاعل بين النزاع وتغير المناخ – الذي تجلى في الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر – إلى مفاقمة الصعوبات التي يواجهها المدنيون. فعلى سبيل المثال، جعلت القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الأراضي والموارد الأخرى من الصعب على المزارعين التكيف مع أنماط الطقس المتغيرة، ما أدى بدوره إلى انعدام الأمن الغذائي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدت الفيضانات إلى تفاقم أوجه ضعف السكان المتضررين من النزاع، بينما حال القتال دون وصول المساعدات الإنسانية إليهم.

28 – وفي خطوة جديرة بالترحيب تعالج الشواغل التي طال أمدها فيما يتعلق بأثر النزاع على البيئة، أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها 104/77، بالمبادئ القانونية الـ 27 التي وضعتها لجنة القانون الدولي بشأن حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، وشجعت على نشرها على أوسع نطاق ممكن.

النزوح القسري

29 – تجاوز عدد الأشخاص الذين نزحوا قسرا نتيجة للنزاع والعنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والاضطهاد 100 مليون شخص، وهو عدد مثير للجزع[6]، وتواجه أوكرانيا وبوركينا فاسو وموزامبيق وميانمار بعضا من أسرع أزمات النزوح تفاقما. وداخل الحدود وعبرها، استمر النزوح المرتبط بالنزاع أيضا في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وكولومبيا ومالي والنيجر ونيجيريا واليمن وأماكن أخرى. وأدت الأزمات المرتبطة بالمناخ إلى تسريع النزوح وإطالة أمده في العديد من الأماكن.

30 – وشهدت أوكرانيا واحدة من أسرع وأكبر حالات النزوح. فبحلول نهاية عام 2022، فر ما يقدر بنحو 13,5 مليون شخص، أو حوالي 33 في المائة من سكان البلد، من ديارهم، بما في ذلك 5,6 ملايين شخص داخل البلد وأكثر من 7,9 ملايين شخص إلى بلدان أخرى في أوروبا.

31 – وفي الجمهورية العربية السورية، ظل العدد الإجمالي للنازحين داخليا هو الأعلى في العالم، إذ بلغ 6,8 ملايين نازح، 80 في المائة منهم نزحوا مدة تزيد على خمس سنوات. وظل نحو 000 55 من النازحين السوريين والعراقيين وغيرهم من رعايا البلدان الثالثة في مخيمات في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، حيث يتفشى العنف والاستغلال وسوء المعاملة. وقام عدد متزايد من الدول بإعادة نساء وأطفال إلى أوطانهم، لكن الغالبية العظمى بقيت هناك، مع وجود بوادر ضئيلة على إحراز تقدم.

32 – وعند نزوحهم، ظل الناس غير آمنين. ففي اليمن، واجه النازحون ظروفا معيشية سيئة وخطرة، ومحدودية في الحصول على السلع والخدمات الأساسية، وخطرا مرتفعا للتعرض لمزيد من النزوح بسبب الظواهر المناخية، مثل الفيضانات. وفي شمال شرق نيجيريا، أدى إغلاق مخيمات النازحين داخليا إلى

(5) ”التهديد الثلاثي الأبعاد لتغير المناخ والنزاعات وحالات الطوارئ الصحية: مزيج قاتل يتربص بأكثر الناس ضعفا في السياقات الهشة“، بيان مشترك صادر عن منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(6) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ”اتجاهات منتصف العام 2022“، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

النزوح الثانوي، والتعرض مجددا للذخائر المتفجرة ولمخاطر الهجمات من جانب الجهات المسلحة. وواجه النازحون داخليا واللاجئون في جمهورية الكونغو الديمقراطية العنف، والمخاطر التي تشكلها الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعرض النازحون داخليا أيضا، ولا سيما في المخيمات، للعنف، فضلا عن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتجنيد القسري للأطفال. وفي جنوب السودان والصومال وميانمار وأماكن أخرى، تعرض النازحون داخليا أيضا لأخطار الذخائر المتفجرة، التي حالت أيضا دون العودة في الجمهورية العربية السورية وليبيا وغيرهما.

33 - وفي أوكرانيا، وبلدان في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وأماكن أخرى، ظلت النساء والفتيات النازحات قسرا يواجهن خطرا متزايدا بالتعرض للعنف الجنساني. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قتل أكثر من 000 1 نازح أثناء لجوئهم إلى المخيمات أو محاولتهم العودة إلى ديارهم.

34 - ويطرح افتقار النازحين داخليا إلى الوثائق المدنية طائفة من التحديات، بما في ذلك في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة في الانتخابات، والإدماج في برامج رد الممتلكات أو التعمير. وفي العراق، كان 28 في المائة من النازحين داخليا في المخيمات، و 25 في المائة من النازحين داخليا في المناطق الحضرية، و 16 في المائة من النازحين داخليا العائدين يفتقرون إلى وثيقة أساسية واحدة على الأقل.

35 - وكانت عمليات الإعادة القسرية وإعادة التوطين والإخلاء للنازحين داخليا بارزة بشكل خاص في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال واليمن. وفي موزامبيق، وعلى الرغم من استمرار عمليات النزوح، شهدت العودة الطوعية زيادة كبيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى تحسن السلامة والظروف المعيشية، ولم شمل الأسر، وإتاحة الوصول إلى المنازل والأراضي وغيرها من الممتلكات، فضلا عن فرصة ممارسة الزراعة، وفي بعض الأحيان، توفير المساعدة الحكومية.

36 - وفي حزيران/يونيه 2022، أطلق الأمين العام برنامج عمله بشأن النزوح الداخلي. واستنادا إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي لعام 2021 والمشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات النازحين داخليا، حدد برنامج العمل 31 التزاما من التزامات الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في التنمية لإيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح، والدعوة إلى وضع سياسات وتدابير لتعزيز حماية المدنيين والحد من مخاطر النزوح، وتعزيز الفهم الشامل للنزوح وتقاطعات المخاطر، بما في ذلك تقاطع النزاع وأثر تغير المناخ.

جيم - أوجه محددة للعرضة للأذى

الأطفال

37 - في أفغانستان وأوكرانيا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والكاميرون وموزامبيق واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة وأماكن أخرى، قتل أو أصيب آلاف الأطفال، بما في ذلك نتيجة لألغام أرضية ومتفجرات من مخلفات الحرب وأجهزة متفجرة يدوية الصنع واستخدام أسلحة متفجرة في مناطق مأهولة بالسكان. وفي بوركينا فاسو قتل، خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، ثلاثة أضعاف عدد الأطفال القتلى في الفترة نفسها من عام 2021.

وفي الصومال، مثل الأطفال 95 في المائة من الخسائر الناتجة عن المتفجرات من مخلفات الحرب. وبين كانون الثاني/يناير 2018 وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، ارتفع عدد الأطفال ضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في اليمن من طفل كل خمسة أيام إلى طفل كل يومين[7].

38 - وسجلت حالات اختطاف أطفال في بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والعراق والكاميرون وكولومبيا وموزامبيق ونيجيريا وحوض بحيرة تشاد وأماكن أخرى. واستمر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، واستخدامهم في القتال وفي أداء أدوار الدعم في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وميانمار وأماكن أخرى، مع تسجيل زيادات في بوركينا فاسو والجمهورية العربية السورية وليبيا ومالي ونيجيريا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تم تجنيد الأطفال واستخدامهم لأغراض جنسية وللقتال وتشغيل نقاط التفتيش وغير ذلك من الأدوار. وفي كولومبيا، جرى تجنيد الأطفال عن طريق الاختطاف والتهديد والاستغلال الجنسي والوعد بالتعويض المادي. وفي اليمن، أدى الفقر والبطالة وعدم إمكانية الحصول على التعليم إلى تجنيد الأطفال، الذي غالبا ما يكون المصدر الوحيد لدخل الأسرة.

39 - وفي إسرائيل والعراق وليبيا والأرض الفلسطينية المحتلة وأماكن أخرى، احتجز أطفال بسبب صلات مزعومة لهم بجماعات مسلحة غير تابعة للدول. وفي الجمهورية العربية السورية، ظل مئات الأطفال محرومين من حريتهم لهذا السبب، بينما قبع 000 35 طفل في ظروف قاسية في مخيمات في الشمال الشرقي من البلد، غير قادرين على المغادرة. وفي الكاميرون، واجه بعض الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة صعوبات في إعادة الاندماج في المجتمعات المحلية.

40 - وفي أوكرانيا، وردت تقارير عن عمليات ترحيل ونقل قسريين لأطفال غير مصحوبين بذويهم، بما في ذلك من دور أيتام ودور لرعاية الأطفال. وفي الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرهما من أماكن النزاعات، واجه الأطفال انفصال أسرهم أثناء النزوح، حيث سجلت موزامبيق 935 3 طفلا من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

41 - وأدى النزاع إلى تعطيل عنيف لخدمات تعليم الأطفال. فقد استمرت الهجمات التي تلحق الأذى بالمعلمين والضرر بالمدارس في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وميانمار ووسط منطقة الساحل وأماكن أخرى. وطوال عام 2022، قتل أو جرح أو اختطف ما لا يقل عن 118 معلما في 13 بلدا وإقليما[8]. وفي كولومبيا، أدت الهجمات على المدارس واستخدامها في الأغراض العسكرية، والتهديدات الموجهة للمعلمين، والذخائر المتفجرة المزروعة بالقرب من المدارس إلى إعاقة تعليم الأطفال. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أغلقت نسبة 18 في المائة من المدارس، بسبب نزوح المعلمين أساسا.

42 - وفي مناطق تيغراي وعفار وأمهرة بإثيوبيا، وثقت الأمم المتحدة تدمير 140 2 مدرسة. وفي وسط منطقة الساحل، تعرض المعلمون للتهديد أو الاختطاف أو الإعدام، وأحرقت المدارس ونهبت. وأغلق أكثر من 300 8 مدرسة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر بسبب الهجمات أو لأن الآباء كانوا خائفين جدا من إرسال أطفالهم إلى المدارس أو فروا معهم. وفي بوركينا فاسو، أغلق ما يقرب من 24 في المائة من المدارس

(7) منظمة إنقاذ الطفولة، "مراقبة كل خطوة من خطواتنا: إرث أطفال اليمن القاتل من الذخائر المتفجرة"، 2023.

(8) أرقام منظمة Insecurity Insight.

بسبب انعدام الأمن، ما حرم أكثر من مليون طفل من الحصول على التعليم. وفي النيجر، أغلقت 890 مدرسة بسبب الهجمات والتهديدات ضد المعلمين والمدارس ونزوح الأطفال، في حين دمرت مدارس أيضا بسبب الفيضانات أو استخدمت كمساكن بديلة لضحايا الفيضانات. وفي أفغانستان وبوركينا فاسو والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ومالي وميانمار واليمن وأماكن أخرى، استخدمت الأطراف أيضا المدارس لأغراض عسكرية. وأدى تعطل المدارس إلى الحد من الفرص المستقبلية للأطفال وتعريضهم لخطر متزايد للوقوع ضحايا للتجنيد في صفوف القوات أو الجماعات المسلحة والاستخدام في الأعمال القتالية والاختطاف والعنف الجنسي.

43 - وفي خطوة هامة، وقعت كل من بوركينا فاسو ونيجيريا بروتوكولا للتسليم مع الأمم المتحدة من أجل منع احتجاز الدولة للأطفال الذين يزعم ارتباطهم بجماعات مسلحة والحد منه وضمان إعادة إدماجهم في المجتمع.

العنف الجنسي

44 - استمر الإبلاغ عن مئات حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان في إثيوبيا وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال ومالي وموزامبيق وأماكن أخرى. وكما ورد بالتفصيل في تقرير منفصل، شكلت النساء والفتيات ما لا يقل عن 95 في المائة من ضحايا العنف الجنسي الموثق. وكانت نسبة كبيرة من الناجين والناجيات نازحين.

45 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقعت حوادث بينما كانت نساء وفتيات في طريقهن إلى الحقول، وبينما كن يجمعن الحطب، وأثناء ممارسة أنشطة لكسب الرزق، وانتقاما بعد أعمال عدائية، وفي ظروف أخرى. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وشمال شرق نيجيريا، وقعت حوادث أثناء فرار الناس، في الحقول أو الغابات. وفي كافة النزاعات، ظل الإبلاغ عن العنف الجنسي ناقصا بشكل مزمن، نظرا للحواجز الطويلة الأمد أمام الإبلاغ، والوصم، والخوف من الانتقام. وعلاوة على ذلك، تم تقليص وصول الناجين والناجيات إلى الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي المنقذ للحياة، في حين أدى ضعف المؤسسات وانعدام ثقة الناجين والناجيات في الإجراءات القضائية إلى إبطاء وتيرة العدالة.

46 - وكشف تقرير صدر عام 2022 عن تصورات الذكور للعنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان أن مفاهيم النوع الاجتماعي والسلطة التي رسخت اجتماعيا في سن مبكرة كانت السبب الجذري للعنف الجنسي. وهناك جانب إيجابي يتمثل في أن قادة المجتمعات المحلية الذكور مستعدون للتعلم من الاستراتيجيات المستخدمة في أماكن أخرى للابتعاد عن القوالب النمطية الجنسانية، وزيادة المساءلة عن السلوك الفردي[9].

47 - وفي حزيران/يونيه 2022، اعتمدت اللجنة الاستراتيجية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى المعنية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع خطة عمل وطنية تركز على توثيق هذا العنف، والمبادرات التشريعية والقضائية ذات الصلة، والمساعدة المتعددة القطاعات للناجين والناجيات، والتنسيق والدعم المؤسسي لتحقيق

(9) ICRC, "'My father and cows will go to court, not me': male perceptions of sexual violence in South Sudan and the Central African Republic", 2022.

تلك الأهداف. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية تشريعا بشأن حماية ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتعويضهم.

الأشخاص ذوو الإعاقة

48 - كانت النزاعات المسلحة أكثر خطورة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البدنية والذهنية. ففي أوكرانيا والكاميرون وميانمار وأماكن أخرى، كثيرا ما وقع الأشخاص ذوو الإعاقة في شرك الأعمال العدائية، حيث كانوا غير قادرين على المغادرة بسبب محدودية القدرة على الحركة وتعذر الوصول إلى وسائل النقل والملاجئ والاطلاع على التحذيرات الطارئة أو المعلومات المتعلقة بعمليات الإجلاء وتدابير السلامة.

49 - ووثق تقرير صدر عام 2022 بشأن الأطفال ذوي الإعاقة في شمال شرق وشمال غرب الجمهورية العربية السورية الحواجز التي تحول دون الفرار من الأعمال القتالية والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والمدارس. كما أدى النزاع إلى تدهور نظم الدعم وجعل أجهزة المساعدة والعلاج أقل توفرا أو أبهظ ثمنا[10]. وفي ست بلديات في مقاطعتي تيلابيري وديفا في النيجر، واجه 61 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أجريت معهم مقابلات صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية، وواجه 43 في المائة صعوبة في الوصول إلى المراحيض أو لم تتح لهم إمكانية الوصول إليها إطلاقا، وواجه 54 في المائة صعوبة في الحصول على مياه الشرب أو لم تتح لهم إمكانية الحصول عليها إطلاقا[11]. وفي موزامبيق، أعيقت إمكانية جمعهم للمياه وحصولهم على المرافق الصحية وخدمات الرعاية الصحية ووصولهم إلى الأسواق. وفي أوكرانيا، لم يتمكن بعض الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على أي طعام متاح أو خدمات طبية أو مساعدة نفسية أو ملاجئ مهيأة لتلائم احتياجاتهم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعاق ضعف البنى التحتية، والوصم الاجتماعي، ونقص المعلومات، وغير ذلك من الحواجز، حصول هؤلاء على المعونة الإنسانية. وفي أجزاء من الكاميرون وفي اليمن وأماكن أخرى، لم يتمكن الأطفال ذوو الإعاقة من الوصول إلى المدارس.

50 - كما واجه الأشخاص ذوو الإعاقة الوصم وزيادة خطر العنف الجنسي لدى النساء والفتيات. ووفقا لتقرير عام 2022، واجه المدنيون ذوو الإعاقات البدنية وغيرها من الإعاقات في اليمن الوصم الاجتماعي والأذى النفسي من الأثر الاقتصادي والاجتماعي لإعاقتهم[12]. وبالإضافة إلى ذلك، استمر النزاع في تعطيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والدعم.

51 - وعلى نحو إيجابي، أفادت اليونان بأن الدورات الدراسية التي تنظمها كلية قيادة وأركان القوات الجوية اليونانية تشدد على أهمية توفير تدابير محددة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاتهم على مستوى العمليات (انظر A/77/203).

(10) Human Rights Watch, *"It Was Really Hard to Protect Myself": Impact of the Armed Conflict in Syria on Children with Disabilities* (2022).

(11) Humanity & Inclusion, "Étude des barrières d'accès des personnes handicapées à l'assistance humanitaire dans les communes de Dessa, Gothèye, Torodi, Diffa, Mainé-Soroa et Gueskérou (Niger)", October 2022.

(12) مواطنة لحقوق الإنسان، "المدنيون من ذوي الإعاقة بسبب النزاع المسلح في اليمن: تقييم أثر الإعاقة وصعوبات الوصول والاحتياجات من واقع حالات ميدانية موثقة"، شباط/فبراير 2022.

الصحفيون

52 - من بين 87 صحفيا سجلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مقتلهم في عام 2022، قتل 25 صحفيا في الدول والأقاليم المتضررة من النزاعات المسلحة التالية: أوكرانيا (10)، والجمهورية العربية السورية (2)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1)، والصومال (2)، وكولومبيا (4)، وميانمار (2)، واليمن (2)، والأرض الفلسطينية المحتلة (2). ويبدو أن معظم عمليات القتل هذه كانت مرتبطة بالأعمال العدائية.

الأشخاص المفقودون

53 - في عام 2022، سجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من 000 29 حالة جديدة لأشخاص مفقودين، وكانت تتابع أكثر من 900 190 حالة، معظمها متصلة بالنزاع المسلح. ومثل هذا العدد زيادة بنحو 60 في المائة عما كان عليه قبل خمس سنوات، ويقدر أن العدد الإجمالي للأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع المسلح أعلى بكثير من ذلك.

54 - وفي كولومبيا، بلغ عدد الأشخاص المفقودين المبلغ عنهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح أكثر من 000 99 شخص. وفي عام 2022، سجلت الوحدة الوطنية للضحايا 246 حالة اختفاء قسري. ومنذ 24 شباط/فبراير 2022، سجلت حكومة أوكرانيا الآلاف من حالات الأشخاص المفقودين. وعثر على جثث مهجورة أو مشوهة أو مدفونة في مقابر جماعية، مما جعل التعرف على هوية أصحابها أكثر صعوبة. وحتى 16 أيلول/سبتمبر 2022، كان أكثر من 202 15 شخص لا يزالون في عداد المفقودين في أوكرانيا، من بينهم 259 4 مدنيا. وفي آذار/مارس 2022، أنشأت أوكرانيا المكتب الوطني للمعلومات من أجل حصر عدد أسرى الحرب والمدنيين المعتقلين وتسجيل وتعقب الأشخاص المفقودين، بمن فيهم مواطنوها.

55 - وعلى الصعيد العالمي، سعت آليات البحث الوطنية والمنسقة إلى توضيح مصير الأشخاص المفقودين وتحديد أماكن وجودهم وتلبية احتياجات أسرهم. ففي الجمهورية العربية السورية، جمعت رابطات المجتمع المدني ورابطات الناجين والأسر معلومات عن أكثر من 000 100 شخص مفقود. واعترافا من الأمين العام بالتحديات المنهجية التي تواجه معرفة مصير المفقودين وأماكن وجودهم في البلاد، قدم إطارا لتحسين الآليات القائمة وإنشاء مؤسسة تعنى بتوضيح مصير المفقودين وأماكن وجودهم وتقديم الدعم للضحايا والناجين والأسر (انظر A/76/890).

دال - الجهود المبذولة لتقديم المساعدة وحماية المدنيين والتماس المساءلة

العمل الإنساني

56 - مثلت أمام العمل الإنساني عوائق متداخلة، منها العنف، والعراقيل البيروقراطية، والجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب، ونقص اللوازم الضرورية وتكاليفها المتزايدة، مثل الأغذية والدواء والوقود.

57 - وفي عام 2022، قتل 79 عاملا في المجال الإنساني وأصيب 43 منهم بجراح واختطف 113 منهم في سياق 17 نزاعا[13]. وشكل الموظفون الوطنيون 97 في المائة من هؤلاء المتضررين. ففي بوركينا فاسو، تعرض العاملون في المجال الإنساني للترهيب والاختطاف والاعتقال لجملة أسباب منها الاشتباه في

(13) Humanitarian Outcomes, “2022”, Aid Worker Security Database، متاح على الرابط التالي: https://aidworkersecurity.org.

تعاونهم مع الجماعات المسلحة. وفي نيجيريا، تعرض العاملون في المجال الإنساني للاختطاف والقتل، ونفذت هجمات ضد قوافل الإمدادات. وأدى فرض الحراسة العسكرية على طرق معينة إلى تقويض فكرة استقلال المنظمات الإنسانية وحيادها وعدم تحيزها. وفي اليمن، استُهدف موظفو الإعانة بالقتل والإصابة والاختطاف والتهديد والترهيب والاحتجاز. وحتى بعد الهدنة، تمت إعاقة وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى المناطق الواقعة في خط المواجهة التي يستمر فيها القتال. وفي إثيوبيا، قتل وأصيب عاملون في المجال الإنساني بجراح؛ وتعرض آخرون للاعتقال أو المضايقة أو الترهيب.

58 - وفي الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان واليمن وغيرها من مناطق النزاعات، أعاقت الذخائر المتفجرة وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية. وعرقلت، في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، تقديم المساعدات إلى 000 30 شخص على الأقل.

59 - وفي أوكرانيا، لم تتمكن أي قافلة للمساعدات الإنسانية المشتركة بين الوكالات من عبور خط المواجهة نحو المناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية المؤقتة للاتحاد الروسي. وفي أجزاء من إثيوبيا، حدت أعمال العنف من القدرة على إيصال المساعدات. واستؤنف تسيير قوافل الإغاثة في اتجاه تيغراي، بعد أن توقفت بشكل مطول على مدار العام، عبر عفار وثلاثة ممرات جديدة انطلاقا من أمهرة في تشرين الثاني/نوفمبر، على إثر توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية.

60 - وأثرت المعلومات المغلوطة والمضللة التي تشوه سمعة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على التصورات العامة بشأنها وقوضت الثقة فيها وعرضتها لمخاطر أمنية وأعاقت قدرتها على مساعدة المحتاجين. ففي إثيوبيا، أدى تسييس المعونة الإنسانية واستغلالها وإشاعة المعلومات المضللة عن بعض المنظمات إلى تقويض الثقة في حيادها وعدم تحيزها واستقلالها.

61 - وأدت الإجراءات البيروقراطية والإدارية إلى تأخير العمليات الإنسانية وعرقلتها إلى حد كبير. ففي أفغانستان، أسفر قرار حظر عمل النساء في المنظمات غير الحكومية على الفور عن عواقب تشكل خطرا على حياتهن في جميع أنحاء البلد، مما حال دون تقييم احتياجات المرأة وتقديم المساعدة لها وأضر بشدة بنوعية العمل الإنساني وفعاليته. وأثر أيضا حظر عمل النساء الأفغانيات في الأمم المتحدة لاحقا في نيسان/أبريل 2023 تأثيرا شديدا على عمليات الأمم المتحدة الإنسانية وعرض حياة النساء للخطر. وأدت إجراءات إضافية، بما في ذلك محاولات التأثير في اختيار المستفيدين والشركاء المنفذين وتعيين الموظفين، والمطالبة بإتاحة بيانات حساسة، وفرض القيود على التنقل إلى المساس بالعمل الإنساني وتأخيره. وفي بعض الأجزاء من اليمن، أدى اشتراط مرافقة موظفات الإعانة اليمنيات بأحد أقربائهن الذكور إلى وضع قيود أمام العمليات الإنسانية، وتأخير ووقف بعثات وبرامج ذات أهمية حيوية، والحد من إمكانية الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والفتيات.

62 - وفي السودان ومالي وميانمار وأماكن أخرى، أعاقت القيود المفروضة على التنقل ونقاط التفتيش وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وفي الكاميرون، أدى فرض شروط بيروقراطية تتمثل في الحصول على أذون خطية وإجراءات الحصول على التأشيرة وعدم منح تصاريح لرحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة على مدى عدة أشهر إلى الإخلال بعمليات المساعدة الإنسانية. وفي ميانمار، واجه العاملون في المجال الإنساني اختناقات في سير الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على

أذون السفر، في حين قيدت السلطات المحلية بشدة الوصول إلى مناطق معينة أو منعته. وفي أجزاء من إثيوبيا، أسهمت التدابير الإدارية جزئيا في وقف العمليات الإنسانية لعدة أشهر كل مرة.

63 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وأماكن أخرى، أدت اختلالات الإمداد بالوقود والنقص فيه إلى إعاقة العمليات الإنسانية، مما اضطر المنظمات إلى خفض الزيارات الميدانية وعمليات التوزيع والمشاريع، أو تأخيرها أو حتى إلغائها. وظلت التحديات تكتنف تعبئة المعونة داخل تيغراي وأجزاء من عفار وأمهرة بسبب نقص الوقود والنقود والإمدادات الأخرى. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وفي مناطق نزاع أخرى، عانت الأنشطة الإنسانية من ارتفاع تكاليف الأدوية والأغذية والوقود.

64 - غير أنه في خضم هذه العوائق الشديدة، برزت بعض الممارسات الجيدة. ففي كولومبيا، تسنى بفضل سن تشريعات جديدة رفع قيود كانت مفروضة في السابق وإتاحة اتصال المنظمات الإنسانية المحايدة بالجماعات المسلحة المنظمة لأغراض إنسانية حصرا. وفي آذار/مارس 2022، قامت أوكرانيا بتبسيط الإجراءات الجمركية الخاصة باستيراد المعونة الإنسانية، وتسريع منح أذون الاستيراد عن طريق الإذن مسبقا بقائمة من اللوازم المعترف بها كمعونة إنسانية، وتأجيل دفع الرسوم الجمركية فيما يخص الأغذية والأدوية وغير ذلك من الضروريات، واعتماد إجراء لإعفاء السائقين الذين يعملون على إيصال المعونة الإنسانية من التجنيد الإجباري مؤقتا. وفي موزامبيق، أتاح تعديل أدخل على أحد المراسيم تيسير إصدار تأشيرات للعاملين في المجال الإنساني، بينما أنشئت في الكاميرون آليات تنسيق بين السلطات والعاملين في المجال الإنساني للمساعدة في معالجة المسائل الإدارية.

65 - وما فتئت الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب تطرح تحديات أمام الأنشطة الإنسانية المحايدة، ومنها إعاقة دفع بعض الرسوم أو شراء السلع الأساسية أو الإمداد بالسلع. غير أنه أحرز تقدم مطرد في تجاوز بعض هذه الآثار غير المقصودة. فمما يكتسي أشد الأهمية في هذا الصدد أن مجلس الأمن اتخذ القرار 2664 (2022) الذي يستثنى بموجبه من جميع إجراءاته المتعلقة بتجميد الأصول الحالية والمستقبلية توفيرَ الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى أو تجهيزها أو دفعها، أو توفير السلع والخدمات اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية في التوقيت المناسب أو لمساندة الأنشطة الأخرى التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي تضطلع بها طائفة عريضة من المنظمات. وقامت الدول باتخاذ تدابير محلية وإقليمية لوضع القرار موضع التنفيذ الكامل. واعتمدت بعض الدول أيضا استثناءات إنسانية مماثلة في إطار الجزاءات المالية الخاصة بها.

بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

66 - جرى الاضطلاع بولايات حماية المدنيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ظل بيئات متقلبة بشكل متزايد، وضعف التعاون من جانب الحكومات المضيفة، ووجود قوات أجنبية. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، شكلت الذخائر المتفجرة تهديدا للمدنيين وأعاقت حركة أفراد حفظ السلام. وقد تكيفت بعثات حفظ السلام لمواجهة التحديات وحماية المدنيين على نحو أكثر فعالية. وتعمل البعثات على اختبار حلول تكنولوجية رقمية لتعزيز الإلمام بالحالة وللاسترشاد بها في نظم التحليل والإنذار المبكر والاستجابة السريعة الخاصة في البعثات من أجل التنبؤ بأعمال العنف ضد المدنيين ومنعها والتصدي لها على نحو أفضل. واعتمدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا

الوسطى نهجا أكثر إحكاما يستند إلى قدرة أكبر على الحركة لأجل الاستجابة باستباقية أكبر في حالات الإنذارات بالتهديدات، وبدأت في تنفيذ تدابير للتخفيف من آثار المخاطر عند إغلاق قواعد العمليات المؤقتة. وواصلت البعثات أيضا دعم الدول المضيفة في الوفاء بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. وشمل ذلك تقديم الدعم، بما يتفق مع ولاياتها، لتنفيذ الاستراتيجية المالية القائمة على أسس سياسية فيما يتعلق بوسط مالي، وللمحاكم المتخصصة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وللقادة التقليديين في جنوب السودان فيما يتعلق بإدارة النزاعات المحلية. وعززت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا جهود التخفيف من الإضرار بالمدنيين سعيا لمنع ومعالجة الضرر المحتمل أن يلحق بالمدنيين نتيجة لعملياتها العسكرية وعمليات الشرطة التي تقوم بها، وذلك بناء على استعراضها عام 2022 وآراء الخبراء على صعيد كافة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقوات العسكرية الوطنية والمجتمع المدني.

67 - وعرضت المعلومات المغلوطة والمضللة بشأن الأمم المتحدة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة للخطر وأثرت سلبا على قدرة البعثات على الوفاء بولاياتها المتعلقة بحماية المدنيين. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسهم هذا النوع من الروايات في وقوع احتجاجات عنيفة ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه 2022، مما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين وثلاثة من أفراد حفظ السلام وإلى تراجع في ثقة الجمهور. وبدأت بعثات حفظ السلام في وضع استراتيجيات لمعالجة المعلومات المغلوطة والمضللة، مثل الرد على روايات كاذبة محددة، والتحقق من صحة منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، والتواصل بشكل استباقي مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والصحفيين للمساعدة في بناء القدرات في مواجهة هذا التحدي.

68 - وعملت البعثات السياسية الخاصة على النهوض بحماية المدنيين من خلال الانخراط في المساعدة على منع نشوب النزاعات وتسويتها وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ففي السودان، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الحكومة في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وباتت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي تترأسها البعثة، تشتغل بكامل طاقتها في عام 2022، إذ تعمل على التخفيف من حدة التوترات وتسوية المنازعات والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات مع السلطات المحلية. وقدمت البعثة أيضا مساعدة تقنية لتعزيز الآلية الوطنية لحماية المدنيين ولجان حماية المدنيين على مستوى الولايات ولتدريب الأفراد المنتشرين ضمن قوة حفظ الأمن المشتركة في دارفور. غير أن اندلاع القتال في السودان في نيسان/أبريل 2023 من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على العمل الحالي للبعثة. وستعيد البعثة تقييم نهجها المتبع حاليا بحسب ما سيؤول إليه الوضع.

المساءلة عن الجرائم الدولية

69 - على الرغم من أن ادعاءات ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني لا تزال ترد بوتيرة تفوق وتيرة التحقيق فيها والمحاكمة بشأنها، فقد أحرز تقدم هام نوعا ما في مساعي المساءلة الجنائية. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة حكمها الأول بإدانة ثلاثة أعضاء سابقين في جماعة مسلحة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في عام 2019. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدانت محكمة عسكرية متنقلة تسعة أعضاء في ميليشيات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والنهب، في عام 2017. وفي غواتيمالا، أدين خمسة

مقاتلين سابقين في تنظيم شبه عسكري بارتكاب أعمال العنف الجنسي خلال النزاع في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. وعقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، الذي أنشئ بموجب اتفاق السلام لعام 2016 في كولومبيا، أول جلسة له اعترف خلالها مسؤولون عسكريون متقاعدون ومسؤول مدني واحد بتدبير قتل 120 مدنيا بين عامي 2007 و 2008.

70 - ومارست أيضا عدة دول ولايتها القضائية الموسعة أو العالمية، مما أسهم في سد ثغرات في المساءلة. وفيما يتعلق بالنزاع في الجمهورية العربية السورية، أدانت محكمة ألمانية ضابطا سوريا سابقا من ضباط المخابرات بارتكاب أعمال القتل والاغتصاب وجرائم أخرى. وعلى صعيد آخر، أدانت محكمة ألمانية أحد أعضاء تنظيم داعش بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والمساعدة والتحريض على الإبادة الجماعية ضد الطائفة الأيزيدية. وفي فرنسا، أدين قائد ليبري سابق لجماعة مسلحة بارتكاب جرائم خطيرة، بما في ذلك التعذيب والتواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بين عامي 1993 و 1994. وفي الولايات المتحدة، اعتمد قانون العدالة لضحايا جرائم الحرب للسماح بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في الخارج بصرف النظر عن جنسية الجاني أو الضحية.

71 - وشهدت أيضا المحكمة الجنائية الدولية نشاطا مكثفا لم يسبق لها أن شهدته. ففي نيسان/أبريل 2022، بدأت المحكمة أول محاكمة لها تتعلق بالوضع في دارفور، وهي أيضا أول محاكمة لها تجرى على إثر إحالة من مجلس الأمن. كما بدأت أو تواصلت الدعاوى المرفوعة ضد الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وفي آذار/مارس، أعلن المدعي العام للمحكمة عن إجراء تحقيق بشأن الحالة في أوكرانيا منذ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، استنادا إلى إحالات من الدول الأطراف.

ثالثا - تأثير النزاعات على توافر الأغذية والمياه

72 - منذ اتخاذ القرار 2417 (2018) الذي كرر فيه مجلس الأمن تأكيد التزامه بمعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، ظل الجوع الناجم عن النزاعات مستشريا بمستويات عالية. ففي عام 2022، واجه أكثر من ربع بليون شخص الجوع الحاد في 58 من البلدان والأقاليم التي يشهد الكثير منها نزاعات مسلحة.

73 - وكان النزاع وانعدام الأمن من أهم العوامل المحركة للمستويات المرتفعة لانعدام الأمن الغذائي الحاد لدى حوالي 117 مليون نسمة في 19 بلدا وإقليما، بما في ذلك في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال ونيجيريا واليمن ووسط منطقة الساحل. وعملا بالقرار 2417 (2018)، تم تنبيه مجلس الأمن إلى وجود خطر المجاعة الناجمة عن النزاع وحالة انعدام الأمن الغذائي الواسع النطاق في أجزاء من إثيوبيا وشمال شرق نيجيريا وجنوب السودان واليمن، حيث يتوقع وفقا للتقديرات أن يواجه ما مجموعه 000 648 شخص مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.

74 - وفي خضم كل هذه النزاعات والعديد من النزاعات الأخرى، ألحقت أضرار بالبنى التحتية والأصول التي لا غنى عنها لتوفير سبل العيش للناس وأمنهم الغذائي وبقائهم، أو دمرت، أو أصبحت غير صالحة للاستخدام بسبب الذخائر المتفجرة. وتعطلت نظم الإنتاج الزراعي والتخزين والنقل والتوزيع، بما في ذلك الأسواق، مما تسبب في نقص الأغذية وارتفاع الأسعار. فتم التخلي عن المحاصيل والماشية، ولم يتمكن

المزارعون من بيع سلعهم. وأدى نزوح المزارعين إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، بينما واجه النازحون صعوبات في الحصول على الغذاء، لأسباب منها انعدام فرص كسب الرزق. وفي بعض الحالات، أعيق عمدا حصول السكان المدنيين على الأغذية والإمدادات التي يعتمدون عليها. كما أعيق وصول المنظمات الإنسانية المحايدة إلى المحتاجين، نتيجة جملة أسباب منها الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني وعلى أصولهم. وقد لوحظت أنماط السلوك هذه عبر عدة نزاعات.

75 - وأدت النزاعات أيضا إلى ندرة المياه وإلى تفاقم هذه الظاهرة. حيث أسفر تدمير مرافق خدمات المياه وإلحاق الأضرار بها وتعطيلها - المتعمد في بعض الأحيان، باقتران مع تأثير تغير المناخ وتعطل تلك المرافق على مدى سنوات، عن حرمان ملايين الناس من المياه الصالحة للشرب، مما تسبب في التلوث وتفشي الأمراض المعدية الفتاكة ونشوء خطر سوء التغذية.

76 - وأدت عوامل هامة أخرى إلى تفاقم خطر الجوع. فبالنظر إلى أن الاتحاد الروسي وأوكرانيا هما من بين كبار الموردين العالميين الرئيسيين للمواد الغذائية، وأن الاتحاد الروسي هو أيضا أحد أكبر مصدري الأسمدة، فإن العديد من البلدان، بما فيها إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال واليمن، تعتمد على كلا البلدين لتلبية احتياجاتها. وأسهمت الاضطرابات التجارية الناجمة عن النزاع المسلح في أوكرانيا في ارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة إلى مستوى تاريخي، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وأدى أيضا تغير المناخ، المتجلي أثره في حالات الجفاف والأمطار الغزيرة والفيضانات، إلى تفاقم الجوع في عدة مناطق نزاع.

77 - وفي إثيوبيا ومالي والنيجر واليمن ومناطق أخرى، أدى انعدام الأمن الغذائي إلى تزايد احتمال وقوع حالات العنف الجنساني والاستغلال وزواج الأطفال المبكر والزواج القسري في صفوف المدنيين. وفي مراكز إعادة التوطين في كابو ديلغادو، موزامبيق، أدت ندرة المياه بالنساء والفتيات إلى مواجهة مخاطر أشد بالتعرض للعنف الجنسي أثناء السير ليلا لمسافات طويلة لجلب المياه. وفي بوركينا فاسو ومالي، أدت ندرة الأغذية إلى إجبار الأطفال على الانقطاع عن الدراسة والوالدين على تقنين المواد الغذائية واللجوء إلى أطعمة مغذية بقدر أقل. وتسبب الجوع أيضا في نشوء وتفاقم مشاكل صحية، مثل فقر الدم ونتائج الحمل السيئة والاكتئاب والقلق.

إصابة مصادر الأغذية والمياه بالأضرار المباشرة

78 - عانى قطاع الزراعة في أوكرانيا من تدمير الآلات والمعدات ومرافق التخزين والماشية ومصائد الأسماك ومرافق تربية المائيات والمحاصيل أو من إلحاق أضرار بها، إلى جانب سرقة المدخلات والمخرجات. وتعرضت إحدى مزارع الدواجن للإصابة، بينما فقدت مزرعة أخرى ما يقرب من 4 ملايين دجاجة بسبب العطش والجوع. وباتت الأراضي الزراعية ملوثة بالألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما يعرض المزارعين لخطر الموت والإصابة وسيتسبب في تعطيل عدة مواسم زراعية. وأدت الأضرار اللاحقة بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، بما في ذلك السدود ونظم معالجة المياه ومياه المجاري، وقطع الإمداد انطلاقا من نقاط سحب المياه العذبة إلى اضطراب في إمدادات المياه المأمونة وزيادة خطر الإصابة بالأمراض.

79 - وفي ميناكا، مالي، دمرت المحاصيل وسرقت الماشية، مما دفع الناس إلى مغادرة أراضيهم. وفي الصومال، تم إحراق مركبات تجارية تحمل الأغذية والماشية والآلات الزراعية والمحاصيل، وتسبب تدمير

ضفة نهر شبيلي في وقوع فيضانات ودمار على نطاق واسع في مناطق زراعية. وفي مناطق أمهرة وتيغراي وعفار في إثيوبيا، ألحقت أضرار جسيمة بالمواد الغذائية ومرافق التخزين ومنشآت الري والمحاصيل والأراضي الزراعية، أو تعرضت للتدمير. وفي غزة، نتجت عن الأعمال العدائية أضرار لحقت بعشرات المناطق الزراعية والصوبات الزراعية ومزارع الماشية والدواجن، في حين تظل الأراضي الزراعية ملوثة بالذخائر المتفجرة الناجمة عن الأعمال العدائية لعام 2021. وفي الضفة الغربية، هدم 343 من المرافق الزراعية، مما أدى إلى تعطيل سبل العيش وتفاقم انعدام الأمن الغذائي.

80 - وفي جنوب السودان، لوثت مساحة تناهز 16,1 كيلومترا مربعا بالذخائر المتفجرة، مما أدى إلى إفساد أراض زراعية خصبة، لا سيما في جنوب المنطقة الاستوائية الكبرى. وفي اليمن، تسببت الألغام الأرضية المزروعة في الأراضي والمناطق الزراعية في تعطيل شديد لسبل العيش التي تعتمد على الإنتاج الزراعي. ولوحظت أنماط مماثلة في بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان ومالي وأماكن أخرى.

81 - وتم أيضا وقف إمدادات المياه عمدا. ففي بوركينا فاسو، تعطل الإمداد انطلاقا من 58 نقطة مياه في عام 2022 لأسباب منها قطع خطوط الكهرباء، وتدمير المولدات أو اللوحات الكهربائية، وإلحاق أضرار بمضخات المياه ومرافق التخزين، والتسميم. وألحقت أيضا أضرار بأعمدة الكهرباء، مما أدى إلى تعطيل الإمداد بالمياه في سبعة مواقع. ونتيجة لهذه الأعمال، حرم أكثر من 000 830 شخص من سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة. وفي اليمن، تسبب هجوم في إلحاق أضرار جسيمة بالخزان الرئيسي في مديرية سحار، مما أدى إلى تعطيل إمداد حوالي 000 130 شخص بالمياه. وحال وجود الألغام الأرضية في النظم المائية دون ري الأراضي بالقدر الكافي، مما تسبب في إلحاق أضرار طويلة الأجل بالأراضي الصالحة للزراعة. وفي إدلب، الجمهورية العربية السورية، تعرضت محطة ضخ مياه العرشاني التي توفر المياه لنحو 000 200 شخص لهجوم. وقد أصيب ما يقدر بثلثي محطات معالجة المياه في البلاد ونصف محطات الضخ وثلث أبراج المياه فيها بأضرار منذ عام 2011.

معيقات إنتاج الأغذية والمياه وإيصالها والحصول عليها

82 - لقد أدى عدد من العوامل، مثل العنف والقيود المفروضة على التنقل ونقص الكهرباء والوقود، إلى تفاقم ندرة الأغذية والمياه. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تسبب العنف في تعطيل أنشطة الزراعة والتجارة، مما أدى إلى انخفاض المتاح من الإمدادات الأساسية والمنتجات الزراعية والتأثير على الأسعار. وفي مالي، حوصرت القرى وقيدت حرية التنقل، مما تسبب في حرمان المدنيين من الأغذية والوصول إلى سبل العيش. وفي الصومال، فرضت قيود شديدة، نتيجة سيطرة الأطراف على المناطق الريفية وطرق الإمداد الرئيسية، على تنقل الأشخاص والسلع التجارية وإيصال المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وفي بوركينا فاسو، أدت سيطرة الأطراف على الطرق الرئيسية إلى إبطاء كبير في إمدادات المواد الغذائية الأساسية، مثل الدخن والزيت والسكر والذرة الرفيعة. وفي كولومبيا، حالت إجراءات العزل لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر دون قيام المجتمعات المحلية بالاعتناء بمحاصيلها والاتجار مع البلديات المجاورة، في حين حالت إجراءات حظر التجول وغيره من القيود دون ممارسة نشاط صيد السمك ليلا. وفي إثيوبيا، أدى نقص النقود والوقود والسلع التجارية الواردة على تيغراي وأجزاء من عفار وأمهرة إلى إنتاج الأغذية وتوافرها بشكل محدود. غير أن استئناف تقديم الخدمات بدأ في نهاية عام 2022.

83 - وأفادت دراسة استقصائية أجراها مركز رصد النزوح الداخلي بأن النازحين يواجهون صعوبات أكبر في الحصول على الغذاء. ففي الكاميرون، أفاد 87 في المائة من المجيبين على الدراسة من النازحين بسبب النزاع والعنف بوجود صعوبات، مقارنة بنحو 20 في المائة من المجيبين غير النازحين في نفس المناطق. وفي مالي، أبلغ 61 في المائة من النازحين داخليا عن مواجهة صعوبات أكبر بثلاثة أضعاف في الحصول على الغذاء مقارنة بالفترة السابقة لنزوحهم، وأكثر بكثير مقارنة بغير النازحين. وتزداد الأمور سوءا في حالة النزوح المتكرر، حيث أفاد 85 في المائة من المجيبين الذين نزحوا مرتين بمواجهة صعوبات في الحصول على الغذاء، مقارنة بنسبة 57 في المائة ممن نزحوا مرة واحدة[14].

84 - وفي الجمهورية العربية السورية، تعطل تشغيل محطات ضخ المياه إلى حد كبير بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب الجفاف في انخفاض مستويات المياه في نهر الفرات، مما أعاق توليد الطاقة في السدود الكهرمائية وزاد من تفاقم ندرة المياه. وتوقف تشغيل محطة مياه علوك لعدة مرات، مع العلم أنها مصدر رئيسي للمياه لأكثر من 000 460 شخص في شمال شرق البلاد، واستمر توقفها في بعض الحالات لعدة أشهر. وتأثر أيضا من جراء ذلك حوالي 000 500 شخص يعتمدون على المياه لأغراض الزراعة وإنتاج الأغذية وسبل العيش الأخرى. وأدت نوعية المياه الرديئة إلى وقوع آلاف الإصابات بما يشتبه أنه الكوليرا في جميع أنحاء البلاد. وإجمالا، سجلت الجمهورية العربية السورية انخفاضا بنسبة 40 في المائة في مياه الشرب منذ بداية النزاع.

85 - وتسبب أيضا النزاع المسلح، المقترن في كثير من الأحيان بعوامل أخرى، في ارتفاع أسعار الأغذية وتناقص سبل الحصول على الإمدادات اللازمة لإعداد الأغذية وتوزيعها، بما في ذلك المياه والوقود. فقد أسهم النزاع المسلح في أوكرانيا في زيادة حادة في أسعار الوقود والأسمدة والأغذية، وفي اضطرابات في سلسلة التوريد على الصعيد العالمي طالت آثارها عددا من حالات النزاع الأخرى، بما في ذلك في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والكاميرون وكولومبيا وميانمار ونيجيريا واليمن.

86 - وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، أدى الصراع الذي طال أمده، والركود الاقتصادي، والقيود المفروضة على التجارة وعلى الوصول إلى الموارد، ومعدلات البطالة والفقر المرتفعة، واضطرابات سلسلة التوريد العالمية إلى عجز المدنيين عن تحمل تكاليف أغذية صحية، ولا سيما في غزة. وفي الجمهورية العربية السورية، لم تعد أسعار الأغذية والمياه والوقود والكهرباء في متناول الكثير من الناس، في وقت تفاقم الوضع نتيجة أزمة الوقود والتضخم والظواهر الجوية. وكانت الأموال المتاحة لدى المزارعين لأجل زراعة الحقول أقل من السابق مع تحملهم تكاليف أكبر لأجل الري ونقل المحاصيل إلى الأسواق. وفي العديد من البلدان التي تشهد نزاعات، مثل ميانمار، أدت عوامل التضخم وتخفيض قيمة العملة واضطرابات الأسواق الدولية إلى تفاقم خطر انعدام الأمن الغذائي.

87 - وفي تموز/يوليه 2022، لاحت بارقة من الأمل، على إثر التوقيع على المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية (مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب)، إلى جانب مذكرة التفاهم بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في الأسواق العالمية، في مواجهة التزايد الكبير في

(14) Internal Displacement Monitoring Centre, Global Report on Internal Displacement 2023 (Geneva, 2023).

أسعار المواد الغذائية واشتداد انعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي. وقد أسفرت المبادرة ومذكرة التفاهم معا عن فوائد هامة للأمن الغذائي العالمي. حيث انخفضت أسعار السلع الغذائية الحيوية، وخف تقلب الأسعار، واستقرت الأسواق. ومكنت المبادرة من تصدير أكثر من 15 مليون طن من الأغذية بشكل آمن في عام 2022، بما في ذلك 000 380 طن من القمح نقلها برنامج الأغذية العالمي لدعم العمليات الإنسانية في إثيوبيا وأفغانستان والصومال واليمن. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الأغذية العالمية بعد آذار/مارس 2022، فقد ظلت بحلول نهاية عام 2022 أعلى بنسبة 45 في المائة من متوسطها خلال السنوات العشرين الماضية، وكانت أسعار الأسمدة أعلى بأكثر من 200 في المائة مما كانت عليه في عام 2019. ومن شأن تنفيذ المبادرة ومذكرة التفاهم تنفيذا كاملا أن يتيح استمرار الإسهام في الأمن الغذائي العالمي.

88 - وأدت الظواهر الجوية القصوى، سواء تعلق الأمر بالجفاف أو الأمطار الغزيرة، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في العديد من مناطق النزاع، بما في ذلك في الصومال وكولومبيا ووسط منطقة الساحل. وفي الجمهورية العربية السورية، أسهم أسوأ جفاف مشهود منذ 70 عاما في انخفاض المحاصيل إلى حد كبير. وفي اليمن، أدت موجات الجفاف والفيضانات المتواترة بشكل متزايد، إلى جانب الأضرار اللاحقة بالبنية التحتية والبيئة وتدهور الاقتصاد، إلى تفاقم ندرة الأغذية والمياه[15]. وفي موزامبيق، أدى عدم انتظام هطول الأمطار وهطولها بمقادير غير كافية، إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير عادي، إلى إعاقة النشاط الزراعي.

89 - ويجب بذل جهود أكبر بكثير من أجل منع الجوع والتصدي له في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، أعلن الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عن تعيين منسقة الأمم المتحدة لشؤون منع المجاعة والتصدي لها لقيادة وتنظيم تدابير متماسكة على نطاق المنظومة ككل لمواجهة تفاقم انعدام الأمن الغذائي والجفاف والمجاعة، في القرن الأفريقي وغيره من المناطق.

رابعا - التوصيات

90 - القاسم المشترك بين كل المواضيع التي تناولها هذا التقرير هو أن حماية المدنيين تتوقف على التقيد بقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق، وعلى اعتماد سياسات وممارسات تهدف إلى تعزيز هذه الحماية. وينبغي للدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدول، حسب الاقتضاء، أن تقوم بما يلي:

(أ) التصديق على المعاهدات ذات الصلة أو الانضمام إليها، وإدراج ما تنص عليه من التزامات تعاهدية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في القوانين الوطنية والكتيبات الإرشادية العسكرية ومدونات قواعد السلوك وقواعد الاشتباك وأنشطة التدريب؛

(ب) استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بتخفيف الأضرار اللاحقة بالمدنيين وتنقيحها، حسب الاقتضاء، والانضمام، دون إبطاء، إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب

(15) Centre for Civilians in Conflict, “Risking the future: climate change, environmental destruction, and conflict in Yemen”, October 2022.

الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وتجسيد الالتزامات الواردة فيه في إجراءات هادفة؛

(ج) مضاعفة الجهود لأجل إحراز التقدم في المساعي الرامية إلى إيجاد حلول للنازحين داخليا، بما في ذلك من خلال استراتيجيات لإيجاد حلول بقيادة الحكومات ترتكز على الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تضعها الحكومات وأطر التعاون الإنمائي لشركائها الإنمائيين؛

(د) وضع أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية تراعي الأشخاص المشمولين بالحماية المحتجزين لديها، وكفالة الفعالية في البحث عن الأشخاص المفقودين وتحديد هويتهم وإدارة شؤون المتوفين على النحو السليم؛

(هـ) النأي بالعمليات الإنسانية عن الدينامية السياسية للنزاعات، ودعم عمل الجهات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية مع جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، واتخاذ خطوات لتيسير الأنشطة الإنسانية المحايدة؛

(و) استبعاد الأنشطة الإنسانية والطبية المحايدة من نطاق تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب والجزاءات، وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2664 (2022) تنفيذا كاملا؛

(ز) التنفيذ الكامل للقرارين 2417 (2018) و 2573 (2021)، بما في ذلك عن طريق حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مع الحرص دوما على تجنب المدنيين والأعيان المدنية، وعن طريق تيسير مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية المقدمة بشكل محايد، بسرعة ودون عراقيل، إلى جميع المحتاجين؛

(ح) من أجل كسر حلقة النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي، إيجاد حلول سياسية للنزاعات، ودعم اقتصادات البلدان الضعيفة وحماية سبل العيش، وزيادة الدعم للعمليات الإنسانية، ودعم أوجه الاستجابة المتكاملة في التصدي للدوافع المتعددة لانعدام الأمن الغذائي الحاد في النزاعات المسلحة؛

(ط) كفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الحوار السياسي، والتدريب والتعميم، والتخطيط المشترك للعمليات، ووقف صادرات الأسلحة على الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ي) التحقيق في ادعاءات ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، ومقاضاة الجناة، وضمان جبر ضرر الضحايا وتقديم ضمانات بعدم التكرار، وتعزيز قدرة الدول ومواردها فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة، والانضمام، حسب الاقتضاء، إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كطرف فيه، والتعاون الكامل مع هذه المحكمة وغيرها من آليات التحقيق والآليات القضائية.

خامسا - الخلاصة

91 - يتبين مرة أخرى من الحالة السائدة على أرض الواقع أن ثمة حاجة ماسة، على صعيد جميع النزاعات المسلحة، إلى تعزيز حماية المدنيين، وبالتالي إلى تعزيز الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تحقيقا لتلك الغاية. وقد تطور الإطار القانوني الدولي الذي ينظم السلوك في النزاعات المسلحة على مدى أكثر من 150 عاما. والأدوات والاستراتيجيات اللازمة للتنفيذ معروفة جيدا

ويجب وضعها موضع التنفيذ دون إبطاء. وهذا ما يتطلب توفر إرادة سياسية أكبر بكثير لدى جميع الأطراف في النزاعات المسلحة وجميع الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة ذات الصلة التي يجب عليها ألا تدخر جهدا في ممارسة نفوذها واتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز الامتثال والحد من المعاناة الإنسانية في النزاعات المسلحة.